مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية

قسم البحوث

تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة

السنة التشريعية الاولى

الفصل التشريعي الثاني

دور مجلس النواب في تعزيز العلاقات بين العراق والمانيا

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

مصطفى محمد راضي

حزيران ٢٠٢٣

ملخص تنفيذي

أعد التقرير بناءا على طلب السيدة النائب **(د. فيان صبري)**، نستعرض في التقرير بداية المكانة الاقتصادية الاقليمية والدولية لجمهورية المانيا الاتحادية، ومن ثم مكانة العراق بما يتمتع به من فرص واعدة على كثير من الاصعدة، ومن ثم نتطرق الى افاق العلاقة استنادا للأسس الراسخة التي تمتعت بها عبر سنوات من خلال الاتفاقيات والمعاهدات بين العراق والاتحاد الاوربي من جهة، والاتفاقات بين العراق وجمهورية المانيا من جهة أخرى، ثم نستعرض اهم سبل الارتقاء في هذه العلاقات ودور مجلس النواب العراقي في ذلك.

المانيا، الشريك المزدهر:

المانيا هي صاحبةُ الاقتصاد الوطنيّ الأكبر في الاتحاد الأوروبي، ورابع أكبر اقتصادٍ في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان. ترتبط الجمهورية الاتحادية ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد العالمي، فهي تُصنَّف بانتظام بين أكبر ثلاث دول في قطاع التصدير والاستيراد في العالم. بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢١ حوالي ٣,٦ تريليون يورو. وصدَّرت ألمانيا سلعًا تبلغُ قيمتُها حوالي ١,٣٧٥ مليار يورو في ذلك العام واستوردت في الوقت نفسه سلعًا قيمتُها أكثر من ١,٢٠٠ مليار يورو. ان أهمُ شركاء ألمانيا التجاريين هم دولُ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتعد صناعة السيارات والهندسة الميكانيكية وهندسة المصانع وصناعة الكيمياويات من بين القطاعات الناجحة بشكلٍ خاص في السوق العالمية. وتتمتع ألمانيا في الوقت نفسه بمشهدٍ متنوع ونشط من الشركات الناشئة. يتكوَّن العمودُ الفقريُّ للاقتصاد الألماني من الشركات متوسطة الحجم، والتي تضم العديدَ من الأبطال الخفيين الناجحين عالميًا من جميع مناطق ألمانيا.[١]

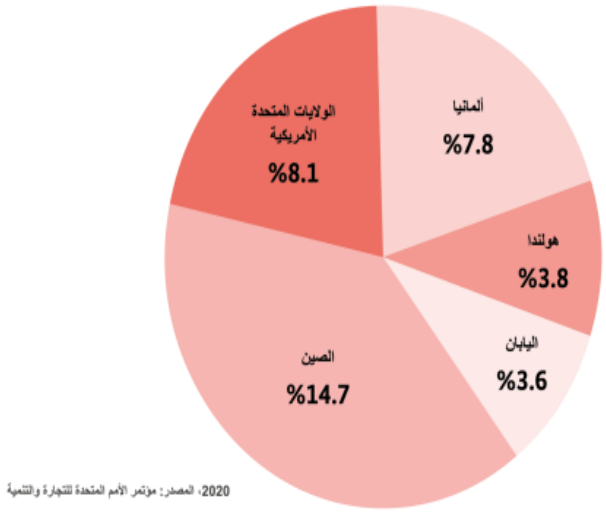

(نصيب الدول التجارية الخمس الكبرى من التجارة العالمية ٢٠٢٠)

[١] حقائق عن المانيا، اقتصاد مبتكر، https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/bakhtsar/aqtsadun-mbtkr

العراق، دولة نامية بإمكانات واعدة:

بالرغم من ان العراق عانى خلال عقود من الحروب وواجه كثير من العقبات الاقتصادية وظروف سياسية صعبة للغاية، تخللتها مخاطر أمنية عالية المستوى، استدعت مؤازرة من الاصدقاء لتحرير الارض العراقية من تنظيم داعش الارهابي، الا ان العراق بإمكاناته الاقتصادية و قدراته البشرية يمثل نموذجا يمكن ان يؤسس لمشروع اقتصادي واعد.

حل العراق في المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا في توقع نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي، بحسب تصنيفات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢. اذ كشف تقرير صندوق النقد أن معدل النمو الاقتصادي في العراق بلغ ٩.٣%، وأشار إلى أن هذا النمو جاء نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام والغاز الطبيعي. يعتبر العراق مصدّرا رئيسا للخام، وهو ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة "أوبك" بعد السعودية بمتوسط إنتاج يومي يبلغ ٤.٦ ملايين برميل، يصدر منها قرابة ٣.٣ ملايين برميل في الظروف الطبيعية، بحسب التقرير[٢]. تمثل ايرادات العراق النفطية فرصا واعدة لجذب الاستثمارات الاجنبية، وتمنحه وفرة مالية باحتياطي نقدي مطمئن. تؤهل حاجة العراق الكبيرة لخدمات البنى التحتية والتنمية (يدعمها الاستقرار السياسي) الى ان يكون مركزا لجذب الاستثمارات الكبرى في مجالات الطاقة والنقل والبنى التحتية على وجه الخصوص، وهي مجالات لألمانيا الاتحادية دور ريادي فيها.

آفاق الشراكة:

اختار العراق المسار الأوسع في علاقته مع الاتحاد الاوربي، لتكون مدخلا في علاقته مع دول الاتحاد، بالنظر لأهمية هذه الدول الاقتصادية والسياسية وثقلها العسكري والامني، خصوصا عبر دورها في حلف الناتو، وبالنظر للمساعدات الكبيرة التي قدمتها دول الحلف للعراق بعد عام ٢٠٠٣، اختار العراق صورة مميزة للتحالف مع الاتحاد الاوربي بشكل عام، ومع الدول الاكثر جاذبية سواء الاقتصادية والسياسية ضمن الاتحاد الاوربي مثل المانيا.

يصف الاتحاد الاوربي شراكته مع العراق على انها شراكة طويلة الأمد،[٣] ويتعاون معه في مجالات المساعدات الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، والإصلاح الأمني والسياسي و استجابة للتحديات التي تواجهها البلاد بعد هزيمة داعش، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للعراق في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨. وهي تركز على الأهداف الاستراتيجية التالية :

- الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتنوعه العرقي والديني .
- تقوية النظام السياسي العراقي من خلال دعم الجهود العراقية لإقامة نظام حكم ديمقراطي متوازن وشامل وخاضع للمساءلة .
- دعم السلطات العراقية في إيصال المساعدات الإنسانية .

---

[٢] تقرير لموقع الجزيرة الاخباري، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/21/%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%B3

[٣] بحسب موقع الاتحاد الاوربي https://www.eeas.europa.eu/iraq/alathad-alawrwby-walraq_ar?s=199

- دعم السلطات العراقية في تحقيق الاستقرار في البلاد .
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والقائم على المعرفة وخلق فرص العمل .
- تعزيز نظام عدالة فعال ومستقل يضمن المساءلة .
- إقامة حوار رسمي حول الهجرة مع العراق .
- دعم وتعزيز علاقات العراق الطيبة مع جميع جيرانه .

وقع العراق كثير من الاتفاقيات مع الاتحاد الاوربي من جانب ،ومع دول من الاتحاد من جانب آخر، كانت **(اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق)** هي أول علاقة تعاقدية بين الجانبين، حيث إنها تسلط الضوء على المشاركة طويلة الأجل للاتحاد الأوروبي في إنشاء إطار قانوني للتعاون مع العراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ان أهداف هذه الشراكة **(بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعراق) ثلاثية**، أولها توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الاطراف، بما يسمح بتطوير العلاقات السياسية، وثانيها تعزيز التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية المتناغمة بين الطرفين (تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة)، وثالثها توفير أساس للتعاون التشريعي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والثقافي .

تم توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. توفر اتفاقية الشراكة والتعاون الآن آليات تعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ان صميم اتفاقية الشراكة والتعاون، هناك حوار سياسي منتظم رفيع المستوى يركز على السلام والسياسة الخارجية والأمنية والحوار الوطني والمصالحة والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والاستقرار الإقليمي والتكامل.

الى جانب هذه الاتفاقية التي تمثل الاطار العام لطبيعة العلاقة بين الطرفين، **وقع العراق والمانيا الاتحادية كثير من المعاهدات الثنائية والاتفاقات المتنوعة في مجالات حيوية متعددة، كالطاقة والكهرباء ، فهناك اكثر من اتفاق للشراكة بين سيمنس الالمانية ووزارة الكهرباء العراقية، اضافة الى تعاون في مجالات أخرى خاصة العسكرية، واتفاق الحماية المتبادلة للاستثمارات**، كانت جميعها محل نقاش وترحيب في جميع المحادثات وخاصة في زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد (محمد شياع السوداني) الى المانيا في مستهل رئاسته للمجلس[٤].

لم تقتصر المسألة على هذا القدر فحسب، بل ان هناك **تشكيل متبادل للجان الصداقة البرلمانية بين الجانبين** على مستوى الاتحاد الاوربي والبرلمان الالماني مع العراق، اضافة الى زيارات للوفود المتخصصة التي تمثل اتحادات العمل والتجارة ورجال الاعمال وكانت محل ترحيب على كافة المستويات.

[٤] تقرير لقناة العالم الاخبارية، https://www.alalam.ir/news/6506378/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

دور مجلس النواب العراقي في تعزيز العلاقات مع المانيا

ان تحقيق العراق لمستويات مرتفعة من التنمية بفعل انتعاش اسواق النفط، الى جانب الاستقرار السياسي المتزايد، كان بمثابة بدء صفحة جديدة مبشرة بعد عقود من الحروب والازمات وسنوات الانغلاق السياسي.

ان لمجلس النواب العراقي دور حيوي في رفد هذه العلاقات بزخم اضافي نظرا لطبيعة نظامنا السياسي الذي يمنح المؤسسة التشريعية دورا مهما في الرقابة والتشريع، بضمنها المصادقة على المعاهدات الدولية، ومراقبة اداء الحكومة على مختلف المستويات.

يمكن تأشير جملة من الملاحظات التي بإمكان مجلس النواب العراقي ان يقدمها في سبيل رسم ملامح للعلاقات مع المانيا على النحو التالي:

١- يمكن للجان الصداقة البرلمانية ان تلعب دورا في التقارب خاصة مع الانظمة الديمقراطية البرلمانية ومنها البرلمان الالماني.

٢- يمكن للوفود البرلمانية والحكومية ان تعزز العلاقات مع كافة الجهات الرسمية والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في المانيا وغيرها، بحيث يجري العمل لتعزيز العلاقات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا.

٣- من الانسب لمجلس النواب العراقي ان يكون له رؤية متوافقة مع رؤية الحكومة العراقية في قضايا الصراع الدولي لاسيما الحرجة منها كالحرب (الروسية-الاوكرانية)، وان يصار الى توضيح المسافة التي يقف فيها العراق في هذه الحرب من اطرافها، بالنظر لخطورة الصراع وعلاقة العراق المتميزة مع اطرافه وحلفاءهم، وان لا يتضرر العراق جراء دعمه لهذا الطرف او ذاك. لاسيما ان العراق اوضح مرارا وتكرارا عن سياسته المتمثلة بالابتعاد عن اسلوب التكتلات والصراعات في اي مكان في العالم.

٤- أهمية ان يتوجه مجلس النواب عبر لجانه المتخصصة بتسريع اجراءات المصادقة الى الاتفاقيات والمعاهدات التي مازالت في طور التشريع مع المانيا وغيرها من الدول.

٥- من الضروري ان يتجه العراق لان يكون بوابة المانيا في المنطقة، عبر اسلوب جذب الاستثمارات والمشاريع والريادة الاقتصادية.

٦- التوجه لتعزيز السياحة بين البلدين وتسهيل عملية منح سمات الدخول.

٧- انتهاج التعاون العالمي بين المؤسسات التعليمية بين العراق والمانيا لاسيما في قطاع التعليم العالي، لاسيما ان المانيا لها مراكز عالمية متقدمة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا.

٨- كان لألمانيا طموحا قديما في ان تربط خطوط تجارتها مع الشرق، وكان العراق هوه المعبر الانسب في المنطقة بالنظر لموقعه الحيوي، وكان مقترح خطوط (سكك برلين – بغداد) السابق هو المعبر عن هذا الطموح، لذا من المناسب ان يتم تفعيل هكذا خطوط نقل دولية لاسيما بعد تبني العراق لمشروع طريق التنمية.